

Distr.: General  
23 April 2004  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٣ (٢٠٠٣)، المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة) حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وطلب إلى فيه تقديم تقرير عن الحالة قبل ذلك الموعد. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقريره السابق، المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/2004/39).

### ثانيا - أنشطة مبعوثي الشخصي

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مبعوثي الشخصي، على أثر اجتماعه مع وفد مغربي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اجتماعين مع وفدين من المغرب في ٢ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لمناقشة المسائل المتعلقة بموقف المغرب النهائي من فقرات منطوق القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. واجتمع أيضاً مع وفد من جبهة البوليساريو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٣ - ولعل مجلس الأمن يذكر أن خطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية (S/2003/565، المرفق الثاني) كانت وضعت عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ١٤٢٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بهدف بذل المزيد من الجهود من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع تنص على تقرير المصير. وتم تسليم خطة السلام إلى الطرفين المعنيين والبلدان المجاورة خلال زيارة إلى المنطقة قام بها مبعوثي الشخصي في بداية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي ٨ و ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، أبلغتني جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، على التوالي، باعتراضاتهما على خطة السلام (انظر S/2003/565، المرفق



الثالث). بيد أن جبهة البوليساريو قبلت رسمياً خطة السلام في رسالتها المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٤ - وخلال الاجتماع مع مبعوثي الشخصي في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قدم المغرب رده النهائي على خطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية مرفقة برسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى مبعوثي الشخصي من وزير الخارجية والتعاون في المغرب، (المرفق الأول لهذا التقرير).

#### تقييم أنشطة مبعوثي الشخصي

٥ - لعل مجلس الأمن يذكر أنه أعرب في قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي اعتمده بالإجماع، عن تأييده لخطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية كتسوية سياسية مثلى على أساس الاتفاق بين الأطراف. وناشد أيضاً المجلس الطرفين أن يتعاونوا مع الأمم المتحدة وفيما بينهما من أجل التوصل إلى قبول خطة السلام وتنفيذها. بيد أنه في حين أعرب المغرب في موقفه النهائي إزاء خطة السلام عن استعداده لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع بشأن الصحراء الغربية، فإنه يبين بوضوح أن "مثل هذا الحل السياسي القائم على الاستقلال الذاتي لا يمكن أن يكون إلا نهائياً"، وفي ذلك تبعات وخيمة بالنسبة لتقرير المصير، كما دعا إلى ذلك القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢).

٦ - ومنذ عام ١٩٨٨، عندما قدم الأمين العام اقتراحات التسوية التي دعا فيها إلى تسوية عادلة ونهائية لمسألة الصحراء الغربية عن طريق وقف إطلاق النار وعقد استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، ومجلس الأمن يعمل بنشاط من أجل التوصل إلى تسوية للصراع بشأن الصحراء الغربية. ووافق الطرفان على اقتراحات التسوية من حيث المبدأ ثم على خطة التنفيذ (خطة التسوية، S/21360 و S/22464 و Corr.1) التي تنفذ بموجبها تلك الاقتراحات. وعلى الرغم من أنه تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ والتزم به الجانبان منذ ذلك الوقت، فإن الاستفتاء لم يعقد إطلاقاً بالرغم من الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والممثلين الخاصين المتعاقبين، وذلك بسبب عدم تعاون هذا الجانب أو ذاك في مناسبات مختلفة على مر السنين (S/2001/613، الفرع الثالث).

٧ - ولعل المجلس يذكر أنه إثر جمود طويل بوجه خاص في عملية تحديد هوية المقترعين في الاستفتاء، عينت في آذار/مارس ١٩٩٧ السيد جيمس أ. بيكر الثالث مبعوثاً شخصياً لي وطلبت إليه أن يقيم، بالتعاون مع الطرفين، إمكانية تنفيذ خطة التسوية في شكلها الحالي، ويقرر إذا كانت هناك تعديلات يقبلها الطرفان من شأنها أن تحسن فرص تنفيذ الخطة في

المستقبل القريب، وأن يعرض عليّ، في حالة تعذر ذلك، الأساليب التي يمكن بها تسوية الصراع. وكما بينت ذلك بالتفصيل في تقريرتي إلى مجلس الأمن في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/565)، فقد قام مبعوثي الشخصي، في إطار الجهود التي يبذلها من أجل مساعدة الطرفين على تنفيذ خطة التسوية أو التوصل إلى تسوية سياسية للصراع يقبلها الطرفان منذ آذار/مارس ١٩٩٧ وحتى الآن، أي على امتداد فترة تزيد على سبع سنوات، قام بعقد ١٤ اجتماعا رسميا مع الطرفين معا ومع كل طرف على حدة، في كل من شمال أفريقيا، وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتقابل أيضا خلال هذه الفترة مع الطرفين بصورة غير رسمية، كل على حدة ومرات عدة في شمال أفريقيا وفي هيوستن.

٨ - وفي تقريرتي المقدم في شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/178)، أبلغت مجلس الأمن أن الطرفين لم يكونا يرغبان في التعاون بصورة كاملة مع الأمم المتحدة سواء في تنفيذ خطة التسوية أو من أجل محاولة التفاوض بشأن تسوية سياسية من شأنها أن تسفر في وقت قريب عن تسوية دائمة ومتفق عليها لخلافهما بشأن الصحراء الغربية، وذلك على الرغم من ادعاءهما عكس ذلك ونظرا لعدم تطابق مواقف الطرفين فيما يتعلق باقتراحين كان مبعوثي الشخصي قد عرضهما عليهما، فإن مشروع الاتفاق الإطاري، الذي قبله المغرب، واقتراح إمكانية تقسيم الإقليم، الذي أيدته الجزائر وجبهة البوليساريو، قدمت أربعة خيارات لينظر فيها مجلس الأمن، وهي خيارات لم تكن تستلزم موافقة الطرفين.

٩ - وكخيار أول، كان باستطاعة الأمم المتحدة أن تستأنف جهودها من أجل تنفيذ خطة التسوية دون أن يستلزم ذلك موافقة الطرفين قبل اتخاذ الإجراء. ومن شأن هذه المحاولة أن تبدأ بعملية النداء، ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة كانت ستواجه في السنوات اللاحقة، حتى في إطار نهج عدم الاتفاق، معظم المشاكل والعوائق التي كانت واجهتها في السنوات العشر السابقة. وفي هذا الصدد، فقد أعرب المغرب عن عدم رغبته في الماضي قدما بخطة التسوية. وفضلا عن ذلك، فإن الأمم المتحدة قد لا تكون قادرة على عقد استفتاء حر ونزيه يقبل الطرفان نتائجه، كما أنه سوف لا يكون هناك آلية لإنفاذ نتائج الاستفتاء. في إطار هذا الخيار، سيتعين تعزيز لجنة تحديد الهوية التابعة للبعثة، كما سيتعين بالفعل الزيادة في الحجم الإجمالي للعملية.

١٠ - وكخيار ثان، كان باستطاعة مبعوثي الشخصي أن ينقح مشروع الاتفاق الإطاري، آخذا في الاعتبار المشاغل التي أعرب عنها الطرفان والجهات الأخرى ذات الخيرة في مثل هذه الوثائق. بيد أن مبعوثي الشخصي سوف لا يسعى في هذه الحالة إلى الحصول على موافقة الطرفين، كما حدث ذلك في الماضي فيما يتعلق بخطة التسوية ومشروع الاتفاق

الإطاري. وسيقدم مشروع الاتفاق الإطاري إلى مجلس الأمن الذي يكون عند ذلك قد عرضه على الطرفين على أساس غير قابل للتفاوض. وإذا وافق المجلس على هذا الخيار فإنه ربما يتم تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

١١ - وكخيار ثالث، كان من الممكن أن يطلب مجلس الأمن إلى مبعوثي الشخصي أن يبحث مع الطرفين للمرة الأخيرة ما إذا كانا يرغبان في إجراء مناقشة، سواء كان ذلك برعايته، أو بصورة مباشرة أو من خلال محادثات غير مباشرة، بشأن إمكانية تقسيم الإقليم، وذلك على أساس أنه لا يتقرر أي شيء حتى يتقرر كل شيء. وفي إطار هذا الخيار، وفي حالة عدم رغبة الطرفين أو عدم قدرتهما على الاتفاق على تقسيم للإقليم بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، يطلب إلى مبعوثي الشخصي أن يعرض على الطرفين اقتراحا يتعلق بتقسيم الإقليم يكون قد قدم إلى مجلس الأمن. ويكون المجلس عرض الاقتراح على الطرفين على أساس عدم التفاوض بشأنه. واتباع مثل هذا النهج من أجل التوصل إلى تسوية سياسية من شأنه أن يحقق لكل طرف جزءا من مطالبه وليس جميعها ويكون بذلك حذا حذو الاتفاق السابق، دون أن يتضمن بالضرورة الترتيبات الإقليمية نفسها، أي اتفاق التقسيم المتفق عليه في عام ١٩٩٦ بين المغرب وموريتانيا. وإذا اختار المجلس هذا الخيار، كان من الممكن المحافظة على البعثة بحجمها الحالي أو خفض قوامها.

١٢ - وكخيار رابع، كان بإمكان مجلس الأمن أن يقرر إنهاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مسلما ومعترفا بأن الأمم المتحدة سوف لا تتوصل إلى تسوية مشكلة الصحراء الغربية بعد انقضاء فترة تزيد على ١١ سنة وإنفاق ما يزيد على نصف بليون دولار، ودون أن يستلزم ذلك قيام أحد الطرفين أو كلاهما بفعل شيء ما كان ليفعله من تلقاء نفسه.

١٣ - ولم يتمكن مجلس الأمن من الموافقة على أي من هذه الخيارات. وبدلا من ذلك، أعرب في قراره ١٤٢٩ (٢٠٠٢) عن دعمه القوي المتواصل للجهود التي أبدتها أنا ومبعوثي الشخصي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لهذا الخلاف القائم منذ مدة طويلة، كما دعا مبعوثي الشخصي إلى مواصلة هذه الجهود، آخذا في الاعتبار المشاغل التي يعرب عنها الطرفان. وأعرب المجلس عن استعدادة للنظر في أي نهج ينص على تقرير المصير يمكن أن أقترحه أنا أو مبعوثي الشخصي، مع التشاور، حسب الاقتضاء، مع الجهات الأخرى ذات الخبرة في هذا المجال. وناشد أيضا المجلس الطرفين ودول المنطقة أن يتعاونوا معي ومع مبعوثي الشخصي في هذا الصدد تعاوننا كاملا.

١٤ - ووفقا لهذا الطلب، قام مبعوثي الشخصي، يساعده في ذلك خبير دستوري، بصياغة خطط السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. وقدمت خطة السلام إلى مجلس الأمن في تقرير المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/565، المرفق الثاني)، بوصفها خيارا خامسا، بالإضافة إلى الخيارات الأربعة التي كنت بينها في تقرير المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأوصيت في ذلك الوقت مجلس الأمن بإقرار خطة السلام بوصفها نهجا عادلا ومتوازنا من شأنه أن يتيح لسكان الصحراء الغربية الأصليين، بعد فترة حكم ذاتي انتقالية، فرصة لتقرير مستقبلهم بأنفسهم.

١٥ - وفي القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣)، المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أعرب مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، أعرب بالإجماع عن تأييده لخطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية كتسوية سياسية مثلى على أساس الاتفاق بين الطرفين وناشد الطرفين أن يتعاونوا مع الأمم المتحدة وفيما بينهما من أجل قبول الخطة وتنفيذها.

## ثالثا - التطورات في الميدان

### ألف - أنشطة ممثلي الخاص

١٦ - في شباط/فبراير ٢٠٠٤، طلبت من ممثلي الخاص للصحراء الغربية، ألفارو دي سوتو (بيرو)، أن يتأس بعثة مساعي الحميدة في قبرص بوصفه مستشاري الخاص بشأن قبرص. وفي نفس الوقت يقوم قائد قوات البعثة، اللواء جيورجي ساراز (هنغاريا) بمهمة الرئيس المؤقت للبعثة.

### باء - أنشطة العنصر العسكري

١٧ - في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ونظرا للتناوب الموسمي، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٢٢٧ من المراقبين العسكريين والجنود التابعين للأمم المتحدة، مقابل القوام المأذون به وهو ٢٣٠ فردا (انظر المرفق الثاني). وواصل العنصر العسكري، رصد اتفاق وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية. وظل الهدوء محيما على المنطقة الواقعة في نطاق مسؤولية البعثة، ولم يكن هناك ما يدل، في الميدان، على اعتزام أي جانب استئناف أعمال القتال في المستقبل القريب.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة أكثر من ١٩٢٤ دورة برية و ١٥٢ دورة جوية لزيارة وتفقد الوحدات البرية التي يتجاوز حجمها حجم السرية، في الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو، وذلك وفقا لاتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين البعثة من جهة، والجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو من جهة أخرى. وواصلت القوات

العسكرية لكل من الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو الاضطلاع بأنشطة الصيانة والتدريب الاعتيادية.

١٩ - ولا تزال جبهة البوليساريو تفرض بعض القيود على حرية تنقل البعثة في مناطق الإقليم الواقعة شرقي الجدار الدفاعي. ومع أن هذه القيود لا تؤثر تأثيرا كبيرا في قدرة البعثة على رصد الحالة في تلك المناطق فإن إزالتها ستيسر أنشطة الدوريات البرية والجوية للبعثة.

٢٠ - وتواصل البعثة التعاون مع الطرفين في وضع علامات لتحديد مواقع الألغام والذخيرة غير المنفجرة وإزالتها. وخلال الشهور الثلاثة الأخيرة، اكتشفت البعثة ٨٢ لغما وذخيرة غير منفجرة ووضعت عليها علامات على جانبي الجدار الدفاعي، وراقبت ١١ عملية لإزالة الألغام والذخائر قام بها الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو. ومنذ ١٩٩٧، تعاونت البعثة مع الطرفين لاكتشاف ما مجموعه ١٢٣ ١ لغما وقطعة ذخيرة غير منفجرة ووضع علامات لتحديد مواقعها، فضلا عن تنفيذ ٧٥٠ عملية من عمليات إزالة الألغام والذخائر.

### جيم - الجوانب السوقية

٢١ - واصلت البعثة التنفيذ التدريجي لخطتها الممتدة على مدى سنتين لتحديد أماكن السكن والعمل غير الصالحة في جميع المخيمات العشرة التي يتوافر فيها نظام للتحكم بالطقس، والموجودة بمواقع أفرقة البعثة على امتداد الإقليم. وتم حتى الآن إكمال ٧٥ في المائة من خطة التحديد التي بدأت في عام ٢٠٠٣. ويجري تركيب معدات اتصالات إضافية في مركز قطاع السماره (الشمال) ومركز قطاع الداخلية (الجنوب). واستلمت البعثة مركبات دوريات جديدة ويجري تجهيزها بنظم اتصال على التردد العالي جدا والتردد العالي وبالنظام العالمي لتحديد المواقع.

### دال - أسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين والأشخاص المجهولي المصير

٢٢ - في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ونتيجة وساطة قامت بها دولة عضو، أعلنت جبهة البوليساريو عن إطلاق سراح عدد إضافي من أسرى الحرب المغاربة بلغ ١٠٠ أسير، أعيدها فيما بعد إلى ديارهم في المغرب برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. ورغم ترحيبي بهذه الخطوة، فإن ٥١٤ سجيننا آخر ما زالوا رهن الاحتجاز، معظمهم لمدة تتجاوز ٢٠ عاما. ولذلك، فإنني أدعو جبهة البوليساريو مجددا إلى الإسراع بالإفراج عن جميع الأسرى المتبقين، وذلك عملا بالقانون الإنساني الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية. وأدعو أيضا كلا من المغرب وجبهة البوليساريو إلى مواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل البحث عن الأشخاص المفقودين حتى الآن في إطار الصراع.

## هاء - اللاجئون من الصحراء الغربية

٢٣ - أوفد برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعثة تقييم مشتركة إلى مخيمات اللاجئين في تندوف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وشارك في هذا التقييم ممثلو تسعة دول أعضاء، من الجهات المانحة الحالية أو المحتملة. ورغم أوجه التحسن التي تحققت في الأشهر الأخيرة بفضل زيادة دعم الجهات المانحة، فإن الحالة الغذائية في مخيمات اللاجئين لا تزال غير مستقرة. وما لم يتم توفير إمدادات إغاثة إضافية، فقد يواجه اللاجئون نقصاً في الحبوب في أيار/مايو ٢٠٠٤، ونقصاً في السلع الأساسية الأخرى بعد شهر من ذلك. ولذا يلزم الحصول على تبرعات عاجلة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولبرنامج الأغذية العالمي بغية التغلب على حالات النقص المرتقبة. وأناشد الجهات المانحة أن تستجيب بسخاء لهذه النداءات.

## واو - تدابير بناء الثقة

٢٤ - من الجدير بالذكر أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثلي الخاص للصحراء الغربية شجعا الطرفين على تنفيذ تدابير بناء الثقة. والهدف من هذه التدابير هو تيسير الاتصالات الشخصية بين اللاجئين في مخيمات تندوف بالجزائر ومجتمعهم الأصلي في الصحراء الغربية. وكما ورد في تقريرى السابق المقدم إلى المجلس، تم تقديم صيغة منقحة من خطة عمل المفوضين إلى الطرفين في كانون الأول/ديسمبر لكي ينظروا فيها بشكل نهائي. وفي أواخر كانون الثاني/يناير وبداية شباط/فبراير ٢٠٠٤، قام الطرفان، فضلاً عن الجزائر بوصفها بلد اللجوء، بالإبلاغ عن موافقتهم على خطة العمل المنقحة.

## تبادل الزيارات الأسرية

٢٥ - يسرني الإبلاغ بأن أول تبادل لزيارات الأسر - بين اللاجئين من الصحراء الغربية الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف بالجزائر وأقاربهم في مدينة العيون بالإقليم - بدأت بشكل ناجح في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. وأثناء هذا التبادل الأول، نُقل ٢١ لاجئاً على متن رحلة جوية تابعة للبعثة من تندوف إلى العيون، ونقل ١٩ صحراويًا من العيون إلى تندوف على رحلة العودة. ورغم الشكاوى الأولية التي قدمها الطرفان في بداية هذه العملية، فقد جرى تبادل الزيارات الأسرية حتى الآن بدون أي مشاكل وبتعاون تام من الطرفين فضلاً عن الجزائر بوصفها بلد اللجوء. وأجري حتى الآن تبادل لخمس زيارات لمدة خمس أيام بين العيون ومخيمات منطقة تندوف، وشملت هذه الزيارات ما مجموعه ٢٤٠ شخصاً من الطرفين.

٢٦ - وأجري أول تبادل للزيارات الأسرية بين مدينة الداخلة في الإقليم ومخيمات منطقة تندوف في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وشمل ما مجموعه ٥٠ شخصا من الطرفين. وسيتحول تبادل الزيارات إلى مواقع أخرى بالإقليم على أساس التناوب.

٢٧ - وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، تجاوز عدد مقدمي طلبات الاشتراك في برنامج التبادل ٨ ٥٠٠ شخص، بمن فيهم ٢ ٨٥٠ شخصا من الإقليم سجلوا في العيون و ٥ ٦٥٠ شخصا من مخيمات اللاجئين. بمنطقة تندوف. وتبين أن معظم مقدمي الطلبات يفون بالمعايير الإنسانية ومعايير الضعف التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لغرض هذه العملية. ووفقا للتخطيط الأولي، سيتواصل تنفيذ هذا البرنامج على مدى ستة أشهر على أساس الرحلات الجوية الأسبوعية وسيتم استعراضه بانتظام وتعديله حسب الاقتضاء.

٢٨ - ولكفالة نجاح هذه العملية، تقوم البعثة حاليا بتزويد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم سوقي كامل، بما في ذلك وسائل النقل الجوي والبري، فضلا عن معدات المكاتب والاتصالات. ويجري الانتهاء من إعداد مذكرة تفاهم بين البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحديد المساهمة المالية والتشغيلية لكل منهما في البرنامج.

٢٩ - ووفقا لخطة العمل المنقحة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد تم إيفاد أربعة من ضباط الشرطة المدنية منذ ١١ آذار/مارس كجزء من دعم البعثة لعملية تبادل الزيارات الأسرية. ويقوم هؤلاء الضباط بدور هام في مرافقة الرحلات الجوية التي تحمل الزوار إلى الإقليم وإلى مخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف ورصد وتيسير أعمال الرقابة بالمطار في نقاط الوصول والمغادرة، ومساعدة الزوار على التسجيل وإنجاز إجراءات السفر. ومن المتوقع إيفاد ضابطي شرطة مدنية إضافيين قريبا إلى منطقة البعثة للمساعدة في تنفيذ هذه الأنشطة.

٣٠ - وفي ضوء التطورات الإيجابية التي أسفرت عنها المرحلة الأولى من الزيارات الأسرية، تأمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم تام من البعثة، تنفيذ هذا البرنامج لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وتستعرضه فيما بعد بالتشاور مع الطرفين. وأود أن أحث الطرفين على مواصلة تعاونهما مع المفوضية ومع البعثة من أجل تيسير الزيارات الأسرية. ويجدوني الأمل في أن يستجيب الطرفان بصورة إيجابية لنداء المفوضية من أجل المحافظة على الطابع الإنساني لهذه الزيارات. وفي نفس الوقت أود أن أضم صوتي إلى صوت المفوضية من أجل مناشدة البلدان المانحة لتقديم تبرعات عاجلة لتنفيذ الزيارات الأسرية، التي تتطلب قدرا كبيرا من الموارد في مجالات السوقيات والرصد والإدارة.

## خدمات الهاتف

٣١ - استمرت خدمات الهاتف التي تربط مدرسة ٢٧ شباط/فبراير في تندوف بالإقليم، والتي استؤنفت في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، واستفاد أكثر من ٢٠٠٠ لاجئ من هذه الخدمة. ويجري الآن توسيع نطاق خدمات الهاتف لكي تشمل مناطق أخرى في مخيمات منطقة تندوف. وتقوم البعثة حاليا بمساعدة المفوضية عن طريق توفير المعدات وتركيب محطة هاتف صغيرة ثانية في مخيم العيون في منطقة تندوف ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل هذه المحطة قريبا.

## خدمات البريد

٣٢ - وفي الوقت الذي أخطرت فيه السلطات المغربية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برغبتها في مواصلة المناقشات في المستقبل القريب فيما يتعلق بالخدمات البريدية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف، لم يحدث تقدم كبير في هذا العنصر الهام من تدابير بناء الثقة منذ تقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن. ولا تزال المفوضية على استعداد لتنفيذ هذه الخدمات وفقا للطرائق التي اقترحتها في البداية أو عملا بأي شروط أخرى تكفل موافقة جميع الأطراف المعنية.

## زاي - الاتحاد الأفريقي

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الوفد المراقب للاتحاد الأفريقي لدى البعثة، برئاسة كبير ممثليه السفير يلما تاديسي (إثيوبيا)، تقديم دعم قيم للبعثة والتعاون معها. وأود أن أعرب من جديد عن تقديري الكبير لهذا الإسهام.

## حاء - الجوانب المالية

٣٤ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٣١/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مبلغا (إجماليًا) قدره ٤١ ٥٢٩ ٥٠٠ دولار، أي ما يعادل ٣ ٤٦٠ ٧٩٢ دولارا شهريا، للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقسمة هذه المبالغ مرهونة بقرار مجلس الأمن لتمديد ولاية البعثة. فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، فستقتصر تكاليف تمويل البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على المبالغ الشهرية التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٣٥ - وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص بالبعثة ٤٥ مليون دولار. أما إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام فقد بلغ ١ ١٧٥,١ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

## رابعاً - الملاحظات والتوصيات

٣٦ - يتضح من الإجراءات السابقة التي اتخذها مجلس الأمن ومن مداولاته بشأن هذه المسألة أن هناك اعتراضاً على إيجاد حل غير توافقي للصراع بشأن الصحراء الغربية. كما أنه من رأيي ورأي مبعوثي الشخصي أن رد المغرب النهائي على خطة السلام سوف يستلزم موافقة الطرفان المعنيين على التفاوض بشأن حل للصحراء الغربية استناداً إلى "الحكم الذاتي ضمن إطار السيادة المغربية". ومسألة السيادة هي، بطبيعة الحال، المسألة الأساسية التي أحدثت الانقسام بين الطرفين خلال هذه المدة كلها. فالمغرب لا يقبل خطة التسوية التي كان موافقاً عليها طيلة سنوات عدة. وجدير بالذكر أن المغرب قبل مشروع الاتفاق الإطاري، ولكنه يرفض أي نقاش بشأن أي مقترح لتقسيم الإقليم كما أنه لا يقبل الآن بعض العناصر الأساسية في خطة السلام. أما جبهة البوليساريو فقد رفضت مشروع الاتفاق الإطاري، ولكنها أعربت عن استعدادها لقبول العمل من أجل إحراز تقدم صوب كل واحد من الخيارات الثلاثة التي يرفضها المغرب.

٣٧ - وبالنظر إلى الخلفية التاريخية وإلى هذه الوقائع، فإن من رأيي ورأي مبعوثي الشخصي أنه يبقى في الواقع خياران فقط يمكن أن ينظر فيهما مجلس الأمن. والخيار الأول هو إنهاء البعثة وإحالة مسألة الصحراء الغربية إلى الجمعية العامة، مسلماً ومعتزفاً بأنه بعد مرور أكثر من ١٣ عاماً وإنفاق ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار، لن يتسنى للأمم المتحدة أن تحل مشكلة الصحراء الغربية بدون أن يستلزم ذلك قيام أحد الطرفين أو كليهما بفعل شيء ما كان ليفعله من تلقاء نفسه. أما الخيار الثاني فهو بذل محاولة جديدة لجعل الطرفين يعملان على قبول خطة السلام وتنفيذها.

٣٨ - وإنه من رأيي ورأي مبعوثي الشخصي أن خطة السلام لا تزال تشكل أفضل حل سياسي للصراع بشأن الصحراء الغربية، يكفل تقرير المصير، على النحو المطلوب في الفقرة ١ من القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢). وبالتالي، آمل أن يعيد مجلس الأمن تأكيد ما أبداه مؤخراً من دعم بالإجماع لخطة السلام وأن يناشد مرة أخرى الطرفين أن يعملوا مع الأمم المتحدة ومع بعضهما من أجل قبول خطة السلام وتنفيذها.

٣٩ - وتجري حالياً الزيارات الأسرية في إطار تدابير بناء الثقة بشكل جيد، وتتيح الفرصة للصحراويين من الجانبين لزيارة أسرهم وإقامة الاتصالات من جديد مع الأقرباء الذين لم يروه طيلة عدة سنوات. وأود أن أحث الطرفين على مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من أجل تنفيذ الزيارات الأسرية بشكل سلس وتوسيع نطاقها.

٤٠ - وإتاحة الوقت اللازم للطرفين لكي يعملوا مع بعضهما ومع الأمم المتحدة من أجل قبول خطة السلام وتنفيذها، أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ١٠ أشهر، إلى غاية ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وآمل أنه خلال هذه الفترة سيفكر الطرفان في المدة الطويلة التي انقضت منذ بداية هذا الصراع وفي ما بذلته الأمم المتحدة سعياً لتسويته وفي استحالة ذلك ما لم يكن كلاهما مستعداً للقيام بإجراءات تحقق لكليهما جزءاً من مطالبه ولكن ليس جميعها.

## المرفق الأول

## رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة من وزير الخارجية والتعاون في المغرب إلى المبعوث الشخصي للأمين العام

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

أود في البداية أن أعيد تأكيد مدى تقدير المملكة المغربية للجهود الجديرة بالثناء التي تبذلونها للتوصل إلى حل سياسي للخلاف المتصل بمسألة الصحراء الغربية.

إن المملكة المغربية ما فتئت تدعم وساطة الأمين العام للأمم المتحدة ووساطتكم شخصيا من أجل تسوية نهائية لهذا الخلاف تقبلها الأطراف.

ولا يزال المغرب عاقدا العزم على العمل بحسن نية معكم ومع الطرفين الآخرين، وهو يأمل في أن يبرهننا على نفس الإرادة السياسية لوضع حد لهذا الخلاف وبناء مغرب عربي يسود السلام والاستقرار.

وفي السنة الماضية، كنتم قدّمتم، بصفتم وسيطا مكلفا من مجلس الأمن، مقترحا بعنوان "خطة سلام من أجل تقرير مصير الصحراء الغربية". ودعا الأمين العام وأنتم أيضا المغرب إلى تقديم رد نهائي على المقترح المذكور.

وتجدون طيه رد المغرب على مقترحكم.

(توقيع) محمد بن عيسى

## رد المملكة المغربية على مقترح السيد بيكر المعنون "خطة سلام من أجل تقرير مصير الصحراء الغربية"

إن المملكة المغربية ما فتئت تدعم الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي فيما يبذلانه من جهد للتوصل إلى حل سياسي استنادا إلى التوفيق بين الخيارين المنصوص عليهما في خطة التسوية لعام ١٩٩١ التي اتضح أنها غير قابلة للتطبيق.

وعندما خلص المبعوث الشخصي إلى أن الخطة غير قابلة للتطبيق، وأوصى في اجتماع برلين المعقود في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بالبحث عن حل سياسي بديل، أكدت له المملكة المغربية فورا تأييدها. وهكذا، اقترح السيد بيكر، في شباط/فبراير ٢٠٠١، أن يكون هذا الحل في شكل حكم ذاتي حيث يُنتظر من المملكة المغربية أن تُمنح قدرا من نقل السلطة إلى جميع سكان الإقليم الحاليين والسابقين، نقلا حقيقيا وجوهريا ومتطابقا مع المعايير الدولية". وعندما قام المبعوث الشخصي، استنادا إلى هذه المبادرة، بتقديم مشروع اتفاق إطاري للحكم الذاتي إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠١، أعرب المغرب فورا عن استعداده للتفاوض مع الطرفين الآخرين بشأن تسوية نهائية، استنادا إلى هذا الأساس.

إن المملكة المغربية لم تتخلف قط عن الوفاء بالتزامها بالمشاركة، بحسن نية، في المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول للجميع. ولذلك قدمت، في الوقت المناسب، ملاحظاتها إلى المبعوث الشخصي في شكل تحليل نقدي ومدعوم لخبطته للسلام. وعلى وجه الخصوص، لاحظ المغرب أن هيكل هذا المقترح يتعارض مع المصالح المشروعة للمملكة. ولاحظ أيضا أن الخطة المذكورة تبتعد عن الحل السياسي المتمثل في الحكم الذاتي والذي كان المبعوث الشخصي قد قبله في البداية.

وبالرغم من هذه الاعتراضات واصلت المملكة المغربية الحوار المفتوح مع المبعوث الشخصي وفقا للتوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومن ثمة، عُقدت في هيوستن اجتماعات في ١٧ أيلول/سبتمبر و٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، نوقشت خلالها المسائل الأساسية المتصلة برد المغرب.

وأتاح هذا الحوار فرصة للمغرب لتحديد جوانب الخطة المقترحة التي تعتبرها المملكة غير مقبولة، فضلا عن مناقشة مسائل أخرى تحضيرا للمفاوضات التي سيعقدها الطرفان، على نحو ما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣).

وقد حدد المغرب موقفه في ضوء معنى الحل السياسي الذي يُقدم دائما على أنه حل وسط يتمثل في الحكم الذاتي ضمن إطار السيادة المغربية. وبالتالي، يُنتظر أن يسيّر السكان شؤونهم المحلية الخاصة، مع الضمانات الكافية وبدون إحلال بالامتيازات السيادية للمملكة المغربية وسلامتها الإقليمية. إن هذا الحكم الذاتي المتفق عليه بين الطرفين والأمم المتحدة من شأنه أن يُنهي مسألة تحديد المصير ويعزز الاستقرار الإقليمي لدول المنطقة.

ومن الواضح أن مثل هذا الحل السياسي القائم على الحكم الذاتي لا يمكن أن يكون إلا نهائيا. ولهذا السبب لا تستطيع المملكة المغربية أن توافق على فترة انتقالية، يطبعها عدم اليقين بشأن الوضع النهائي للإقليم. فهذه الفترة الانتقالية المتوخاة في خطة السلام التي يقترحها المبعوث الشخصي من المحتمل أن تزج بالمغرب العربي بأسره في مرحلة من انعدام الأمن والاستقرار. وبالتالي، فإن الطابع النهائي لحل الحكم الذاتي غير قابل للتفاوض بالنسبة للمملكة.

ومن ناحية أخرى، فإن حل الحكم الذاتي، بالشكل الذي يوافق عليه الطرفان ويقره السكان، يستبعد، بحكم تعريفه، إمكانية خيار الاستقلال الذي سيُعرض على هؤلاء السكان. ولذلك فإن دخول المغرب في مفاوضات مع أي طرف حول سيادته وسلامته الإقليمية أمر غير وارد.

والجميع يفهم أن المغرب، مثل أي دولة أخرى، لا يمكن أن يقبل مجادلة من المحتمل أن تززع استقراره وتخل بأسمى المبادئ التي ظلت على مر العصور تشكل حجر الأساس لوحده والضمان لاستمراره.

وباستبعاد هذه الجوانب من مقترح المبعوث الشخصي، تعيد المملكة المغربية رسميا تأكيد استعدادها للتفاوض بشأن تسوية نهائية من خلال تمكين منطقة الصحراء من الحكم الذاتي بشكل قابل للاستمرار، من أجل أمن واستقرار جميع دول المغرب العربي. وسوف ينطوي هذا الوضع على تحديد صلاحيات خاصة بهذه المنطقة إلى جانب الهيئات ذات الصلة التي ستتولى إعمالها.

ومن المستصوب أن يُؤخذ في الاعتبار ما بذلته المملكة من جهود من أجل بناء مجتمع ديمقراطي وعصري شديد التمسك بهويته وثري بعناصره المتعددة ومن أهمها الثقافة الصحراوية. وبالمثل، علينا أن نستفيد من تجارب البلدان القريبة من المغرب جغرافيا وثقافيا.

وفي هذا الصدد، يعرب المغرب عن استعداده للدخول في مفاوضات، في أي وقت، مع الطرفين الآخرين والأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية الخلاف الذي طال أمده بشأن الصحراء تسوية مقبولة للجميع.

## المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية  
المساهمات حتى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

المراقبون العسكريون <sup>(أ)</sup>	قائد القوة	القوات	أفراد الشرطة المدنية <sup>(ب)</sup>	المجموع
٢٤				٢٤
١				١
٨				٨
٤				٤
٥				٥
٧				٧
٨				٨
١				١
صفر		٢٠		٢٠
٢				٢
٥				٥
١٩				١٩
٩		٧		١٦
٥				٥
٢٥				٢٥
٢				٢
١٠				١٠
١٣				١٣
١٩			١	٢٠
٣				٣
٢				٢
صفر			٣	٣
٨				٨
١٢				١٢
٧	١			٨
١				١
٢٠٠	١	٢٧	٤	٢٣٢

(أ) القوام المأذون به هو ٢٣٠ فردا.

(ب) القوام المأذون به هو ٨١ فردا.